

وإذا ذهب هبة لأجنبي فله حث الرجوع فيها عندنا **لقوله**
 عليا كلام الواهب أثنى بعبثه ما لم يربطها بالرجوع **فإن يعوضه**
 لو جرد الثياب وكذا إذا زاد الموهوب زيادة متصلة لأنه
 يصير ربوا ويعود أحد المتعاقدين أو يخرج الهبة من ملك
 الموهوب لأنه لا يردى إلى الأضرار بذلك الغير وإن ذهب هبة
 لذي رحم محرم جعة فلا يرجع فيها لأن المقصود حاصل وهو
 صلة الرحم بخلاف الأجنبي لأن المقصود منه العوض فلم يحصل
 وقال الشافعي رحمه الله لا يرجع في هبة الأجنبي في هبة
 القريب لأنه لا يرجع لأنه لا ولاية له على الأجنبي **ولنا قوله**
 عليا كلام إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها وما ذهب
 أحد الروجبين الآخر لا يرجع فيه لم يحصل المقصود وهو
 الصلة وإذا وهبت المرأة صداقتها في مرض موتها لزوجها
 لأنصح لأنه نقلت به حتى الذرية وإذا قال الموهوب للواهب
 خذ هذا عوضا من هبتك أو بدلها أو في مقابلتها فقبضه
 الواهب سقط الرجوع ولو جرد التعويض عنه وإن عوضه أجنبي
 عن الموهوب لم يمتنع فقبض العوض سقط الرجوع لأنه عوض
 عنه حتى الواهب وإذا استعفى بصف الهبة رجع به بصف
 العوض لأنه عوض عنه كما في البيع وإذا استعفى بصف العوض
 لم يرجع في هبة إلا أن يرد ما بقي من العوض ثم رجع لأن العوض

إذا نوي

وأنط شرط المعجر وقوله حملت على هذه الدابة به الهبة
 ولا يجوز الهبة فيما يفتقر إلى الجور أو قسوما الصبح في
 القبض هبة المشاع فيما لا يقسم جائزة لأن القبض فيه لا يتصور
 إلا نقضا ومن وهب شقفا مشاعا فيما يقسم فالهبة فاسدة
 لفسود القبض فإن قسمه وسلم جاز لتام القبض وإن ذهب
 كقبض في حنطة أو ذهنا في سمنج فالهبة فاسدة لأنه معدوم
 فإن طين وسلم لم يجوز لأن الأول مضاف إلى المعدوم وإذا كانت
 العين بيد الموهوب له ملكها بالهبة وإن لم يحدد فيها قبضا
 لأن القبض الواجب بالهبة قبض أمانة فينبغي عنها كل قبض
 وإذا ذهب إلا لئنه الصغير ملكها إلا بالعتد لأن قبض
 إلا قبض الأمان وإن ذهب له أجنبي هبة تمت قبض الأمان
 وإذا وهب لليتيم هبة فقبضها له ولئنه جاز وإن كان
 في حجره فقبضها له محذور وكذلك إن كان في حجر أجنبي
 يربيه فقبضها له جاز وإن قبض الصبي الهبة بنفسه وهو
 يعقل القبض يجوز لأنه تصرف نافع يحصل فملك كل أحد
 يصلح قابضا له وإذا وهب اثنين من واحد أو يجوز لأن
 القابض واحد وإن وهب واحد من اثنين لم يرجع عند ارجية
 رحمه الله وقال لا يرجع لأنها يقبضان بكرة ولا ينجية رحمه الله
 أن لكل واحد جزأ مستاعدا القبض المشاع لا يمتنع **فصل**